# أسس بناء الدولة الإسلامية عند الإمام علي(عليه السلام)

أ.م.د ناهدة جليل عبد الحسين الغالبي
الباحثة وئام علي خميس القره غولي

**الملخص:**

بالرغم من قصر مدة خلافة أمير المؤمنين(عليه السلام) التي لم تتجاوز السنين الخمسة، وانشغاله بالحروب والفتن الداخلية، التي تعرضت لها دولته، إلا انه (عليه السلام) لم يغفل عن وظائفهِ الأخرى ذات الأثر في بناءِ الفَرد والمُجتمع، إذ وضعَ الأسس والقَواعد اللّازمة لبناء الدولة مستندا فيها إلى نظامٍ أسلامي مُتَكامل، قد أجراه بنفسهِ وجعله حيّز التّنفيذ استطاعَ من خلاله تنظيم دولته وبناءها ، بعد ما كانَت غارقة في وسطِ الفوضى والانحلال، مُستبعدا بذلك كلّ مقومات الفَساد التي كانت سائدة فيهِا.

**المقدمة**

إن من أهم القواعد العامة لصيانة الدولة هو وضعها على أسس رصينة، فكل تجمع بشري بحاجة إلى قوانيين وأسس تنظم حياته على وفق قيم الشريعة وتعاليمها، وقد استأنف الإمام علي (عليه السلام) مهمة بناء الدولة لحضة تسلمه الخلافة إذ عمل (عليه السلام) على تنظيم دولته على وفق ما رسمته له الشريعة من مبادئ وقيم، وأعطت هذه السياسات التي اتبعها الإمام علي(عليه السلام) نتائجها في المدة القليلة التي حكم بها دولته ، وبقيت هذه الأسس التي رسمها الإمام علي(عليه السلام) شاخصة مع الزمن كنظريات لها دورها الأساس في بناء الدولة، وتعد هذه الأسس الأنموذج الأروع للانجازات الإدارية في حكم الإمام علي (عليه السلام)، إذ وضع أطروحة كاملة في فن أدارة الدولة ، فلم يترك (عليه السلام) شيئا من أمور الدولة إلا وفصله تفصيلا، وعالج المشاكل كافة التي تعرضت لها دولته الإسلامية.

**أسباب اختيار موضوع البحث:** إن الأسباب التي حدت بالباحث لاختيار موضوع البحث يمكن أن توجز بالآتي:

١- إن الإمام علي(عليه السلام) وضع نظرية الإسلام في الحكم، وسير الأمة سيرا يستوحي روح الإسلام ، إذ عمل (عليه السلام) على تطبيق النص على ارض الواقع في جميع أحكامه وتوجيهاته .

٢- إنّ هذه السياسات التي اتّبعها الإمام علي (عليه السلام) في تنظيمِ دولته تعد أنموذجا حيا في روحه وجوهره، يمثّل حقيقة من الصعب أن تتكرر إلا في دولة الأنبياء والأئمة (عليهم السلام)، ومن جهة أخرى إن هذه السياسات كَفيلة بحلّ المُشكلات والمُعضلات التي تواجهها الدّول المعاصرة .

**منهجية البحث:** لقد آثرنا في هذا البحث اتباع منهجية تتناسب مع موضوع الدراسة، وهي المنهجية التي يتفاعل في ثناياها المنهجِ الوصفي التّحليلي بعرضِ الأقوال والآراء مِن المَصادر الشّرعية ومِن ثمّ مُناقشتِها وتحليلها وصولاً إلى الاستنتاجات اللّازمة.

**خطة البحث:** على هدى ما سبق ارتأينا تقسيم موضوع البحث إلى ثلاثة مباحث وتفصيلها كالآتي:

**المبحث الأول: الأساس السياسي عند الإمام علي (عليه السلام).**

**المبحث الثاني: الأساس الاقتصادي عند الإمام علي (عليه السلام)**

**المبحث الثالث: الأساس الاجتماعي عند الإمام علي (عليه السلام).**

## المبحث الأول: الأساس السياسي عند الإمام علي (عليه السلام)

إنّ الأساس السّياسي المُستند إلى أسس ومَبادئ الشّريعة الإسلامية، لهُ الأثر الفاعل في حفظِ المُجْتمع وصيانته، فهو المُرْتَكز والقاعدة الصّلبة التي تقومُ عليها الدّولة، ويطلق مُصْطَلح السّياسة بصورةٍ عامّة على (( فنّ حُكم المُجتمعات الإنسانية، إمّا على الصّعيد الدّيني فالسّياسة هي: التّحرك مِن اجلِ رعاية النّاس وتأمين مَصالحهم وتخليصهم من واقعٍ سيّء إلى واقعٍ أفضل ))[١]، أذ يقولُ الإمام علي (عليه السلام) ((اتّقوا الله في عبادهِ وبلاده، فأنّكم مسؤولون حتى عن البقاع والبهائم...))[٢].

ومِن أجلِ إيضاح الأساس السّياسي وبيانه عند الإمام علي (عليه السلام) سوفَ نتناولُ من خلالِ هذا المَبحث هيكلية الأوضاع السّياسية قبل خلافة الإمام علي (عليه السلام)، ومِن ثمّ بيان هيكلية الأوضاع السياسية في إثناءِ خلافة الإمام علي(عليه السلام).

### المطلب الأول:هيكلية الأوضاع السياسية قبل خلافة الإمام علي (عليه السلام)

تولّى الرّسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) قيادة الدولة وقدْ رَسمَ لها خطّا سياسيّا مُنيرا [٣]، بعد أن كانت الثقافة القبلية تُشكّل أبرز سمات العَرب في الجّاهلية، إذ يرتبطُ فيها الأفراد على أساسِ النّسب والدّم والعصبية، فيتحملُ أفراد القبيلة مسؤولية الدّفاع عن القَبيلة وحمايتها، وكانت قبيلة قريش هي القبيلة المُسيطرة في تلك المناطق، واستمرّت سطوتها حتى بعد ظهور الإسلام، رغم أن الرسول محمد ( صلى الله عليه وآله وسلم) حاولَ تغيير بعض العادات إلا أنه لم يلغها مطلقها فبقيَ للقبيلةِ دورها الخاص بعد ظهور الإسلام[٤]، إلا أنّه بعد (( رحيل الرّسول الأكرم عادت القيم القبلية الجاهلية مرة أخرى إلى الساحة السّياسية ، فأصبحت هي العامل في تقريرِ السلطة))[٥]، وبذلك انقلَبت الأمة على أعقابِها حسبما تحدث عنه القرآن، في قوله تعالى ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقِبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾[٦] .

وقـــــد صممّ الحِزبُ القَرشي على صرفِ الخلافة عن أميرِ المؤمنين (عليه السلام) [٧]، وبالرّغم من إيمانهِ (عليه السلام) (( بأحقيتهِ في الخلافةِ وبتصريحهِ عن ذلك في مَواطن كَثيرة إلا أنّه قدّم مَصلحة الإسلام علي أيّ شيء آخر، حينما رأى المَخاطر تحدق بالإسلامِ والمُسلمين من قبل المُنافقين والطّلقاء، والمُرتدين الذينَ جهروا بارتدادِهم عن

الإسلامِ، إضافة إلى وجودِ دولَتي الفُرس والرّوم على حدودِ الجّزيرة العربية حيث تراقبان الوضع عَن كَثب وتدبّران المَكائد للدّولة الوَليدة))[٨]، فمصلحة الإسلام واستمرار الدّولة عند الإمام علي (عليه السلام) أهم مِن كُلّ شيء، وبالرّغم مِن تنازله عَن الخِلافة، إلا أنّه (( لم يتنازلْ عن المبدأ، الذي ورثه عَن الرّسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أي أنّ الإمام تنازل عن السّلطة ولم يتنازلْ عن الفكرةِ، تنازل عن الحُكم ولم يتنازلْ عن الدّعوة فهو قد أفسح الطّريق للخطّ القَبلي ليحكمَ لكنّه لم يفسحْ له الطّريق ليعبثَ بالإسلامِ))[٩].

فالإمام علي (عليه السلام) كانَ (( يرى نفسه مسؤولاً عن الرّسالة وحتى لو كانَ بعيدا عن منصبِ الخِلافة ))[١٠] ، فحرصَ على بقائِها ضِمنَ المَعايير الإسلامية الصّحيحة فإذا استشير في مواقف حسّاسة يعجزُ عن حلّها الجّميع أعطى المَشورة اللّازمة في ذلك، مما دفعَ مُنافسيه إلى استشارتهِ في أمورِ البلاد وكانوا يتمنونَ أن يتحمل جزء من أعبائهِم في الحُكم، فلم يشكّونَ في نواياه ، ولم ينظرونَ نظرة الرّيبة بعد إن وجدوا عليًّا (عليه السلام) أعلا شأنًا من يتنافس على حطام الدّنيا، إذ ليسَ همّه إلا إعلاء الدّين ورفعة المُسلمين [١١].

**المطلب الثاني: هيكلية الأوضاع السياسية في خلافة الإمام علي (عليه السلام)**

كانَ الإمامُ علي (عليه السلام) هو المَثل الآخر الصّحيح الذي عكسَ سياسة الإسلام بكلّ دقة وروعة واستيعاب بعدَ رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)[١٢]، فمنذُ اليوم الأول الذي تسلّم فيهِ الإمام (عليه السلام) الخلافة ((عرضَ الإمام سياسته المَبدئيّة عن طريقِ الإشارة والتّعريض، وأعلنَ للأمةِ أنّه سيستعملُ الحكومةَ وسيلة لإقامةِ الإسلام الحَقيقي وحده ))[١٣]، وأوضحَ(عليه السلام) ذلك في قوله: (( اللّهمَ انّكَ تعلم أنّه لم يَكُن الذي كانَ منّا منافسة في سلطان، ولا التماس شيء من فضول الحطام، ولكن لنردَ المعالم من دينك، ونظهر الصّلاح في بلادِك، فيأمنُ المظلومونَ من عبادِك، وتقامُ المُعطلة من حدودِك ))[١٤].

وبدأ الإمامُ علي (عليه السلام) أول خطواته الإصلاحية في النّظامِ السّياسي للدّولة بمكافحةِ (( الجائرينَ والمُتحكمينَ، وكانزي الثّروة الذينَ انتهكوا حقوق المظلومين ))[١٥]، لذا عملَ (عليه السلام) عند تسلّم مَهمّة الولاية الشرعية على الأمّة[١٦] ،على عزلِ ولاة عثمان عن الأمصار[١٧]، إذ يقول:(عليه السلام) في حديثٍ له (( ولكنّي أسى أن يلي أمرَ هذهِ الأمّة سفهاؤها وفجارها ، فيتخذوا مَال الله دولاً، وعباده خولاً، والصّالحين حرباً، والفاسقينَ حزبًا...))[١٨] .

وقد اقترحَ عليهِ بعضهم أن يبقيهم حتى تستحكم وتثبتُ أركان حكومته، إلا أنّه (عليه السلام) قد رفضَ ذلك[١٩]، وأسباب رفضه (عليه السلام) تكمنُ في أمورٍ عدة أهمّها إن أغلب أولئك الولاة ظلمة شعارهم الجّور والظّلم بينَ النّاس، مما سببّ ذلك إثارة نقمة المُسلمين على الخليفةِ عثمان وقتله في نهايةِ الأمر، وكذلك كَون سياسة أمير المؤمنين (عليه السلام) في الحُكمِ سياسة إصلاحية يَقتضي فيها الاعتماد على عناصر مُتديّنة مُؤمنة بمنهجهِ الذي لا يتنازلُ ولا يرضخ لأيّة مُساومة في الحقّ، وببقائهِ لهؤلاء الولاة في مناصبِهم إلى حينٍ آخر، سوف يَجعلُ الأمّة تَتساءل إن

كانوا غير لائقينَ ومؤهلينَ فعلام اقرهم وأبقاهم في مناصبِهم، وأيّ تصرف سوف يصدرُ منهم سيتحملُ مسؤوليته الإمام (عليه السلام) لاسيما أنّه هو من اقرّ عملهم وارتضاهم ولاة على النّاسِ، فضلاً عن ذلك أن في إقرارِ الإمام لأي مِنهم وإبقائه في منصبهِ سوف يعطي سابقة تاريخيّة وشرعيّة تُجوّز تعيين الولاة الفَسقة[٢٠]، ويكون الإمام علي (عليه السلام) بذلك الإقصاء للولاةِ السّابقين قد بَنا أول ركيزة من ركائزِ النّظام السّياسي في الدّولة من خلالِ اختياره الأكفاء والأمناء لتولّي قيادة مؤسساتها، فالحُكّام غير الكفوئين هُم السّبب الأكبر في انهيارِ المُجتمع، ومَسألة التّغيير عندَ الإمام علي (عليه السلام) ليْسَت (( تبديل شخص بشخصٍ آخر، وليست مَسْألة فارق اسمي بين زعيم الأمس وزعيم اليوم، وإنّما مَسألة اختلاف شامل للمنهج))[٢١]، فيقول (عليه السلام): (( إن التّمايز الذي رفعَ من لا يستحق وخفض مَن لا يَستحق قد حانَ الوقت لتصفيتهِ ))[٢٢].

وبعد انتهاء الإمام علي (عليه السلام) من خطوتهِ الأولى، خطى خطوته الأخرى ذات الأثر الكبير على سياسةِ دولته وهي نقل عاصمة الدولة من المدينةِ المُنورة إلى الكوفةِ، وذلك بعد حرب الجمل (٣٦هـ)[٢٣] .

وترجعُ أسباب هذا الانتقال إلى أمورٍ عدّة أهمّها توسيع رُقعة العالم الإسلامي، فلا بدّ من أن تكون العاصمة السياسية للدولة في موقعٍ يُعين الحكومة على التحرّكِ بمختلفِ الجهات، فاعتبرت الكوفة اكبر حامية عسكرية في ذلك الوقت حتى سُميت بكوفةِ الجُند [٢٤] ، فضلاً عن امتلاكِ الكُوفة للطاقاتِ البَشرية، التي كانَ لأهلِها الاثر الكبير في الوقوفِ مع الإمام (عليه السلام) للقضاءِ على فتنةِ حرب الجّمل، فضلاً عن قدراتِها الاقتصادية [٢٥] ، ويقول الإمام علي (عليه السلام): في حديث له عندما استنصحه عبد الله بن عباس أن يُولي طلحة والزبير الكوفة ، قالَ له: (( ويْحَك إنّ العراقيين بهما الرّجال والأموال ومتى تسلّما رقاب النّاس يستميلا سيفه بالطّمع، ويَضربا الضّعيف بالبلاءِ، ويقويا على القوي بالسّلطان))[٢٦] .

هذا مِن جانب ومِن جانب آخر عَمدَ الإمام علي (عليه السلام) على تعزيزِ النّظام السّياسي في دولتهِ من خلالِ إتّباعه سياسة التّعاون بين الحاكم والشّعب الذي كانَ لها الدّور الكبير في نجاحِ السّلطة السّياسية في البلادِ[٢٧] ، فلا يمكن لأيّ قيادة أن تصلحَ شيء مِن أمور الدّولة إلا إذا وجدَ جو صالح للعملِ ويتحقق هذا الجّو بتوفر الرّغبة المُشتركة بينَ الحاكمِ والمَحكومين من خلالِ قيام كلّ منهما بما عليه مِن واجبات بعد أن يَتلقى كل منهما ما له مِن حقوق، فالإمام علي (عليه السلام) نشرَ هذه الثّقافة بين أفراد المُجتمع من اجل رفعِ وعيها وإدراكها في تعاملِها مع السّلطة فعرضَ لها هذا المفهوم السّياسي ومارسه في حكمهِ[٢٨] ، وذكرَ ذلك في مواطن كثير منها قوله (عليه السلام) : ((فانّ لي عليكم حقّا، وأنّ لكُم عليّ حقّا، فأمّا حقكم عليّ فالنّصيحة لَكُم ما صحبتكم، وتوفير فيئكم عليكم، وتعليمكم كيما لا تجهلوا، وتأديبكم كي تَعلموا، وأمّا حقي عليكم فالوفاء بالبيعة، والنّصح لي في المغيبِ والمَشهد،

والإجابة حتى ادعوكم، والطاعة حين آمركم، فإن يريد الله بكم خيرا تنتزعوا عمّا أكره، وترجعوا إلى ما أحب تنالوا ما تطلبون، وتدركوا ما تأملون))[٢٩].

وإضافة إلى ذلك يُشخّص الإمام علي (عليه السلام) بُعدا آخر له أهمية كبيرة في صيانة السّلطة السياسة وله اثر في تقويةِ الرّابط بين الحاكم وشعبه وهو إمكانية الوصول إلى الحاكم من قبلِ الأمة، فالحكومة تنشأ من أجلِ خدمة النّاس، وليسَ العكس، فالنّاس غير مكلفين بخدمةِ الحُكومة، إلا في إطار العَمل الذي يتمّ التّعاقد فيه بين المُوظف وولي العَمل، وخُلاصة ذلك أنّ الحُكومة برئيسِها وموظفيها مُكلفة بخدمةِ الأمّة[٣٠]، وقد أشارَ الإمام علي(عليه السلام) إلى ذلك بكتابهِ إلى عاملهِ قثم بن العبّاس: (( ... ولا تحجبن ذا حاجة عن لقائك بها، فإنها إذا ذيدت عن أبوابك في أول ورودها، لم تحمد فيما بعد على قضائها))[٣١]، ولكنّ إمكانية الوصول إلى الحاكمِ لا تتم إلا إذا توفرت أمور عدة أهمها تَماسك الجّهاز السّياسي وحكمته ودقته في الإدارة والتّنظيم، فلا شك أنّ النّظام السياسي المُضطَرب يقطعُ أسس التّواصل بين الأمة وحاكمها، وكذلك عدل الحاكم ذاته، فلو كانَ الحاكم ظالما، فأن إمكانية الوصول لا تغير شيء، بل قد يكون مفعولها سلبيا ، وقد عانى الفُقراء من ذلك إبان فترة حُكم بني أمية ، فكانَ الوصول للحاكمِ يعني الموت، ولا بدّ من أن تكون بيد الحاكم مَفاتيح الثروة وبيت المال، وان يكون قادراً على إصدارِ الأوامر وقاطعا بدقّة تنفيذها بحيث إمكانية الوصول تحقق مقدارا عظيما من التّغير لمصلحةِ الأمّة [٣٢] .

ومن ذلك يتضحُ انّ على الحاكم أن يتمسكَ بمبدأين في سياستهِ لبلاده المبدأ الأول هو (( الرفق والرّعية وخفض الجناح والعناية بشؤونِها وتدبير أمورها))[٣٣]، فعلى الحاكم أن يعد نفسه أبا للجميعِ وليس مُتحكما ومُستعبدا، فالحكمُ يجبُ أن يكون تحمل مسؤولية وتكليف وليس فقط تشريف كما يعتقده بَعضهم[٣٤]، والمبدأ الآخر هو العدل بينَ النّاس، فالعدل في نظر الإمام علي (عليه السلام) هو الأصل الذي يستطيعُ أن يحققَ التوازن بين الحاكم ورعيته فسعادة الأمة بعدلِ حاكمها [٣٥]، فالعدل في الدولةِ مِن أهم الأهداف في سياسةِ الإمام علي (عليه السلام) أذ يقول (عليه السلام) لواليه مالك الاشتر ناصحا له: (( ليكن أحب الأمور إليك أوسطها في الحق، وأعمها في العَدلِ، واجمعها لرضا الرّعية...وان أفضل قرة عين الولاة استقامة العدل في البلاد ))[٣٦] .

أمّا السياسة الخارجية عند الإمام علي (عليه السلام) فكانت قائمة (( على مبادئ وقواعد رصينة ويأتي على رأسِ هذه المبادئ السلام، فالسلام أصل ثابت في العلاقات الخارجية))[٣٧] ، إذ يقول (عليه السلام): (( لاعاقبة اسلم من عواقب السلم))[٣٨]، فالإمام علي (عليه السلام) لكونهِ قد عايش حروب كثيرة جعله ذلك قريبا من شرورِها وآثارها السلبية فالإمام علي (عليه السلام) يحذرُ وينهى عن سفكِ الدّماء والقتال بغيرِ وجه، لأنّه مما يُضعف ويُوهن السّلطة، فهو كفيل بجلبِ النّقم وزوال النّعم في البلاد [٣٩]، إذ يقول (عليه السلام) في عهده لمالك الاشتر: ((.. فلا تقوين سلطانك بسفكِ دم حرام، فأن ذلك مما يُوهنه ويُضعفه، بل يُزيله، ويُنقله...))[٤٠] .

وجاءَ أيضاً في عهدِهِ الآخر لواليه مالك الاشتر (( ولا تدفعن صُلحا دعاكَ إليه عدوك ولله فيه رضا، فإن في الصّلح دعة لجنودك، وراحة من همومِك، وأمنا لبلادِك، ولكنّ الحَذر كل الحَذر من عدوّك بعد صلحه، فإنّ العدو ربما قارب ليتغفل، فخذ بالحزم ، واتهم في ذلك حسن الظن ))[٤١].

فالإمام علي (عليه السلام) يُبيّن في عهدِهِ انّهُ متى دُعي الحاكم، أو رئيس الدّولة من قبل الخَصم أو الجهة المعادية له إلى عمليةِ إيقاف الحرب وإعلان الهدنة، ومن ثمّ إجراء الصلح ، فعليه أنْ يُبادر إلى القبولِ والموافقة، لأنّ في ذلك أمنا للبلاد، وراحة للعباد، ولكنّه مع هذا يدعو الحاكم أن يستحضرَ كل عَناصر الوعي واليقظة، والحَذر مِن العدو بعد صلحه؛ لأنّ عملية الصّلح وحدها غير كافية في تحقيقِ السلم واستتباب الأمن، إذ ربّما أقدم العدو على الصّلح ليسَ عن قناعةٍ أو إيمان، وإنّما كانَ لغرضِ استعادة قواه وترتيب أموره العسكرية والأمنية [٤٢]، وأكد (عليه السلام) ضرورةِ الوفاء بالعهدِ (( كونَه مَبدأ سياسي وأخلاقي اقره العقلاء وأوجبه الشرع الإسلامي))[٤٣]، إذ جـــاءَ في قولهِ (عليه السلام): (( الوفاء توأم الصّدق ، ولا اعلم جنة أوقى منه ، وما يغدر من علم كيف المرجع..))[٤٤] .

وبالرغمِ من دعوةِ الإمام علي (عليه السلام) إلى الصّلح وعدم الالتجاء إلى الحروبِ، إلا أنّه أجازها في بُعدين أساسيين حددهما في قوله (عليه السلام): (( القِتال قتالان : قِتال لأهلِ الشّرك، لا ينفرُ عنهم حتى يسلموا أو يؤدوا الجزية عن يد وهُم صاغرونَ وقتال لأهل الزّيغ لا ينفر عنهم حتى يفيئوا إلى أمر الله أو يقتلوا))[٤٥]، ويُستدلّ من قولِ الإمام (عليه السلام): على جوازِ الحرب في قتالِ المُشركين للحفاظِ على الإسلام وقيمهِ ودعائمه الأساسية، وكذلك قِتال البُغاة من أجلِ الحِفاظ على السّلطة الشّرعية العادلة[٤٦].

أمّا عن نتائجِ الحرب ذاتها فما خاض الإمام علي (عليه السلام) حربا إلا وانتصر فيها وما نازل صنديدا إلا وصرعه، وكانت فكرة الحرب عنده تتقوم بأمرين، أولهما: يتمثل في الإعداد النّفسي والرّوحي للجيش، وذلك من خلال ترسيخ الإيمان لدى الجنود والقادة بعدالة قضيتهم التي يقاتلون من اجلِها وتقوية معنوياتهم على مواجهةِ الخُطوب والشدائد، وثانيهما : يتمثل بالإعدادِ المادّي للجّيش، فالمعروف أنّ الأنفس الشجاعة المُقدامة وحدها لا تكفي لصناعةِ النّصر، فالإمام علي (عليه السلام) لم يَخض حربا دونَ تهيئة مسبقة وإعداد جيد، لأنّه يعلمُ انّه من يسعى إلى عدوهِ دونَ عدة وعدد عليهِ أن يتقبلَ الهزيمة [٤٧].

ومِن كلّ هذا نَخلص إلى أن الإمام علي (عليه السلام) استطاعَ بسياستهِ الحكيمة والعادلة تنظيم وبناء النظام السياسي في دولتهِ، بعد ما كانَ غارقاً في وسطِ الفوضى والانحلال، وذلك مِن خلالِ وضعه على قاعدةٍ رَصينة مُستندا فيها إلى أصول ومَبادئ الشّريعة الإسلامية.

**المبحث الثاني: الأساس الاقتصادي عند الإمام علي(عليه السلام)**

إن الاستقرارَ الاقتصادي في البلادِ له أثر كبير في وقايةِ المُجتمع من الانحراف والتردي فنقود الأمة هي دليل على استقلال شخصيتها السياسية والاقتصادية، و كانَ للإمام علي (عليه السلام) فضل على الدولةِ الإسلامية، إذ عملَ على تطويرِ اقتصادها وتنظيمه [٤٨]، مثلما ابرز شخصية الأمة من خلالِ تنظيم سياستِها، وذلك الذي جعلَ من الأساسِ الاقتصادي مكملاً للأساس السّياسي في دولةِ الإمام علي (عليه السلام)، فكلّما (( كانَ التوازن الاقتصادي اقوي كانت السياسة أكثر سدادا ورشدا ))[٤٩]، وعلى هدي تلكَ الفِكرة سنتناول في هذا المبحث هيكلية الأوضاع الاقتصادية قبل خلافة الإمام علي (عليه السلام) ، ومن ثمّ بيانها في أيامِ خلافته.

**المطلب الأول: هيكلية الأوضاع الاقتصادية قبل خلافة الإمام علي (عليه السلام)**

اتصفَ النّظام الاقتصادي في زمنِ الرّسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) بالمرونةِ والاستقرار[٥٠]، لكونه (( نظام منفرد متميز متكامل لا يماثله أي نظام قديم أو مستحدث، لأنّه نظام كامل لا نقص فيه وهو من إبداع خالق البشر))[٥١]، أذ كانت (( سنة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) في توزيعِ الأموال هي التسوية بين الفاضل والمفضول ))[٥٢]، إلا أن بعد وفاة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) اتبعَ الخليفة أبا بكر والخليفة عمر سياسة التّفضيل في العطاء[٥٣] ، وأمّا الخليفة عثمان فقد منحَ أموالا طائِلة لخصوص قرابتهِ مِن بني أمية بالذّات، مما أدّى إلى زيادةِ التفاوت في الدخلِ بينَ الأفراد[٥٤]، أذ إن بيت المال وضعَ رهينة الصّرف، الذي كانَ من أثارهِ أن تكدست الأموال عندَ عدد من الأفرادِ، الذين اخذوا يفضلونَ الفراغ، ولا يستثمرونَ مافي أيديهم، بل اخذوا يعتمدونَ على نصابهم في بيتِ المال، فكانَ انصراف الحكومات عن أن تستخدم هذه الأموال في مشاريع عمرانية وإصلاحية وإنشائية وتكدس الأموال عند الأشخاص ، والفراغ مدعاة للفساد [٥٥] .

**المطلب الثاني: هيكلية الأوضاع الاقتصادية في خلافة الإمام علي (عليه السلام)**

نهضَ الإمامُ علي(عليه السلام) فور تسلمه قيادة الدولة إلى وضعِ برنامجه الاقتصادي، الذي عالجَ فيهِ جميع الانحرافات الاقتصادية التي أحدثتها السياسات من قبله، إذا باشرَ (عليه السلام) بأولِ خطوة لإصلاح النّظام الاقتصادي في البلاد وهي رد المَظالم، وإحقاق الحقوق إلى أهلِها، من خلالِ مصادرة جميع الأموال التي وزعت على النّاسِ بوجه غير مشروع [٥٦]، إذ يقول (عليه السلام) في خطبته: ((.. إلا أن كل قطيعة أقطعها عثمان، وكل مال أعطاه من مال الله، فهو مردود في بيت المال، فإن الحق القديم لا يبطله شيء، والله لو وجدته قد تزوج به النساء، وفرق في البلدان، لرددته إلى حاله، فإن في العدل سعة، ومن ضاق عنه الحق فالجور عليه أضيق))[٥٧].

ومن هذه الإجراءات اتضحت سياسة الإمام علي (عليه السلام) الذي يكمنُ هدفها في أمرين هما: (( استصلاح العباد وعمارة البلاد، وهُناك علاقة متينة بين الاثنين، فلا عمارة بدونِ استصلاح العباد ولا استصلاح للعباد بدونِ

عمارة ))[٥٨]، وقد وضعَ الإمامُ علي (عليه السلام)أدوات عِدة لتحقيقِ هذين الهدفين في النظامِ الاقتصادي وذلك من خلالِ إتباعه سياسات عِدة وهي كالآتي :

**أولا: السياسة المالية :**

تُعد هذه السياسة العمود الفقري للاقتصاد في الدولةِ، إذ كونها (( من الوسائلِ الرئيسة للدولةِ في التّدخل في النشاطِ الاقتصادي لارتباطِها الوثيق بكافةِ نواحي الحياة الاقتصادية))[٥٩]، ومظاهر تلك السياسة تتمثل في عدة أمور وتشمل مايأتي:

١- **المساواة في العطاء:** اتضحت سياسة الإمام علي (عليه السلام) المالية في أولِ يوم مِن توليه منصب الخلافة، إذ خطبَ في النّاسِ قائلاً: (( أيّها النّاس ..فأنتم عباد الله ، والمال مال الله يقسم بينكم بالسوية لا فضل فيه لأحدٍ على احد ))[٦٠]، ويكون الإمام علي (عليه السلام) بإقرارهِ مبدأ المساواة في العطاءِ قد عادَ بالأمّة إلى ما كانت عليهِ في زمنِ الرّسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)[٦١]، فألغى (عليه السلام) (( كلّ أشكال التمييز مؤكدا أنّ التّقوى والسابقة في الإسلام والصحبة من رسول (صلى الله عليه وآله وسلم) أمور لا تمنح أصحابها مراتب أو مميزات في الدنيا وإنّما تلك المميزات ثوابها في الآخرة))[٦٢]، وقد واجهت هذه السياسة معارضة شديدة من أغنياء وشيوخ قريش ، وقد أنكر عليهِ قوم تسويته بين النّاس في الفيء [٦٣] .

وقد بَيّنَ الإمامُ علي (عليه السلام) موقفه من هذهِ المُعارضة من خلالِ العديد من الخُطبِ ومنها قوله (عليه السلام): (( هذا الفئ ليس لأحدٍ فيه على احد أثرة ؛ فقد فرغ الله من قسمته فهو مال الله وانتم عباد الله المسلمون، وهذا كِتاب الله به أقررنا، وله أسلمنا، وعهد نبينا بين أظهرنا ، فمن لم يرضَ بهِ ، فليتول كيف شاء، فأن العامل بطاعةِ الله والحاكم بحكمِ الله ، لا وحشة عليه ))[٦٤] .

٢- **جباية الضرائب:** تُعدُّ (( الضرائب من مواردِ الدّولة المهمة التي تستطيع من خلالِها تسديد جزء كبير من نفقاتِها، وتعتبرُ الضرائب وسيلة من وسائلِ التّنمية والتّكافل، لا يقصد بها مَنع النّاس مِن التّملك أو مشاركة الدولة لهم في أموالِهم، وإنّما يعني تدوير جزء مِن تلك الأموال في المجتمعِ مما يعودُ بالنّفعِ حتى على دافعيها، وكانَ الإسلامُ يسعى لإقامة طبقة وسطى في المجتمعِ تكون عِماد تنميته واستقراره))[٦٥].

وقد بَيّن الإمامُ علي (عليه السلام)أموراً عدة يجبُ مراعتها عند جمع الضرائب ومن أهمّها استخدام أسلوب الرّفق واللّين مع النّاس، وعدم التّجاوز على أموالِهم، في الأخذِ زيادة على الحدّ المَطلوب للضريبة [٦٦]، إذ يقول (عليه السلام) في وصيته لأحد عماله العاملين على جمع الضرائب: (( انطلقَ على تقوى الله وحده لا شريك له، ولا تروعن مُسلما، ولا تجتازن عليه كارها، ولا تأخذنَ منه أكثر مِن حق الله في ماله، فإذا قدمت على الحي فأنزل بمائهِم مِن

غيرِ أن تُخالط أبياتهم ، ثمّ امض إليهم بالسّكينة والوقار، حتى تقومَ بينهم فتسلم عليهم ، ولا تخدج بالتّحية لهم ثمّ تقولُ : عباد الله أرسلني إليكم ولي الله وخليفته ...))[٦٧] .

وإضافة إلى ذلِك أكدَ الإمامُ علي(عليه السلام) ضرورةِ احترام مُلكية الفَرد، وحقه في تنميةِ أمواله، وشعوره بأنّ عمله يعودُ له بالنّفع والفائدة، ومِن هُنا عُدّت المُلكية من أعظمِ الأسباب الدّافعة إلى ازدهارِ العَمل، لأنّ هذا اللون من المُلكية يدفعُ العامل إلى بذلِ كُلّ جهده وطاقاته في عملهِ ، ويتغير هذا المَوقف حينما يكون العمل للغير، ولا يرجعُ من ثمراتهِ شيء إلى العامل، فحينَ ذلك يشعرُ العامل بالكراهيةِ تجاه عمله ، ويَسري ضرر هذا الموقف النفسي إلى صاحبِ العمل نفسهِ فيتمنى العامل هلاكه، فحينما توضع ضرائب لا تتناسب من دخل الفلاحين، مع إهمال رعايتهم، فحينئذ سيشعرونَ أنّهم لا يعملونَ لأنفسهِم، ولا يجنونَ مِن وراءِ كدحهم المُرهق شيئا ذا قيمة ، وإنّهم يعملونَ لغيرهم، ومِن جُملة آثار ذلك هو اتحاد الأمة على بغضِ الحُكم، ثمّ لا تثبت أن تثورَ عليه وتجعله أثرا بعد عين، إذ على الدولةِ أن تقلل من وطأةِ الضرائب، وتراعي شرائط الأمة وحاجاتها، وأن لا تحمل عليهم ما لا يحتملونه[٦٨]، إذ يقول أمير المؤمنين (عليه السلام) لواليه مالك الاشتر: (( فإن شكوا ثقلا أو علة، أو انقطاع شرب أو بالة، أو إحالة ارض اغتمرتها غرق، أو أجحف بها عطش، خففت عنهم بما ترجوا أن يصلح أمرهم ))[٦٩] .

٣- **تنظيم سياسة النقد و منع الاحتكار**:(( ترتبط فكرة المال بالدرجة الأولى بالنقد ))[٧٠]، ويقصدُ بهذهِ السّياسة (( مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارةِ كلّ مِن النقودِ والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصادِ، وتهدفُ الدولة مِن ذلك إلى تحقيقِ عِدة أهداف أهمّها الاستقرار الاقتصادي للمجتمعِ والتّحكم في التّقلبات، بالمحافظةِ على ثباتِ الأسعار، واستقرار قيمة النّقود في الأسواق الداخلية للاقتصاد وسعر صرفها في التعاملِ الخارجي))[٧١]، وتُعد السّياسة النّقدية (( مِن الوسائلِ المُهمّة في مُعالجةِ مشكلة الفُقر في المُجتمعِ، لأنّ توزيع النّقد يسرع في عمليةِ شراء الحاجات الأساسية كالطّعام واللباس والمأوى)) [٧٢].

وأمّا احتكار السّلع والبضائع فقد كانَ لها اثر كبير في تدهورِ النّظام الاقتصادي، فهي السبب المُباشر في الركودِ والفُقر والتفاوت الطبقي في المُجتمع[٧٣]،قد أكدَ الإمامُ علي (عليه السلام)على ضرورةِ منع الاحتكار في كثير مِن خطبهِ ووصاياه ومنها ما جاءَ في كتابهِ إلى مالك الاشتر: ((إن في كثير منهم ضيقا فاحشا، وشحاً قبيحاً، واحتكاراً للمنافعِ ، وتَحكما في البياعات، وذلك باب مضرة للعامةِ، وعيب على الولاةِ، فأمنع من الاحتكار فأن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) منعَ منه، وليكن البيع بيعا سمحا بموازين عدل وأسعار لاتجحف بالفريقين من البائع والمبتاع ، فمن قارف حكره بعد نهيك إياه فنكل به وعاقب في غير إسراف...))[٧٤] .

**ثانيا: السياسة الإنتاجية** : وهي السياسة التي تعملُ على دعمِ مسيرة الإنتاجِ في الدّولة، وذلكَ من خلالِ تشجيع الإنتاج ودعمِ المُنتجين[٧٥]، وقد أكدَ أمير المؤمنين (عليه السلام) ضرورةِ العمل والإنتاج في الدولةِ، وذلك لأنّه (( من

الأسبابِ الفعّالة التي تهدمُ صروح الفقر، وتقوّض دعائمه من المجتمع هي العمل على زيادةِ إنتاج ثروات البلاد، سواء أكانت الثروة زراعية أو تجارية أو معدنية ))[٧٦] ، وقد بَيّنَ أميرُ المؤمنين (عليه السلام) ذلك في احدِ خُطبه (( أيّها الناس إنّ لي عليكم حقا، ولكم عليّ حق، فأمّا حقكم علي فالنّصيحة لكُم وتوفير فيكم عليكم ))[٧٧]، بَين الإمامُ علي (عليه السلام) في قوله: إنّ الدولةَ ملزمة بتوفيرِ العمل للمواطنين، وأشار (عليه السلام) إلى أنّ الفيء الذي يوفره إلى رعيتهِ هو ما يحويه بيت المال، ومِن الطّبيعي أن توفير ذلك إنّما يكون بتهيئةِ جميع وسائل العمل وميادين الإنتاج[٧٨] ، إذ يقول (عليه السلام) في عهده لمالك الاشتر:(( وليكن نظرك في عمارةِ الأرض ابلغ من نظرِك في استجلاب الخراج، لأن ذلك لا يدرك ألا بالعمارةِ، ومن طلبَ الخراج بغيرِ عمارة أخرب البلاد واهلك العباد، ولم يستقم أمره إلا قليلا))[٧٩] .

**ثالثا: سياسة المحاسبة** : إن هُناك (( كثير من النّظريات الاقتصادية الجادة تتعرض للإخفاق بسببِ سوء التّطبيق، فبدون المُراقبة الحازمة من قبل السلطات، لا يمكن لأي سياسة اقتصادية أن تجدَ طريقها إلى التنفيذ العملي ))[٨٠]، وكانَ أمير المؤمنين (عليه السلام) شديدا في هذا المضمار إذ وردَ عن محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: ((كانَ عليٌ (عليه السلام) عندكم بالكوفةِ يغتدي في كل يوم من القصر، فيطوف في أسواقِ الكوفة سوقا سوقا، ومعه الدرة على عاتقهِ، وكانَ لها طرفان، وكانت تُسمى السبيبة قال: فيقف على أهل كل سوق فيناديهم: يا مَعشر التّجار قدموا الاستخارة وتبرّكوا بالسهولةِ واقتربوا من المُبتاعين، وتزينوا بالحلم، وتناهوا عن اليمين، وجانبوا الكذب، وتجافوا عن الظُلم، وأنصفوا المَظلومينَ، ولا تقربوا الربا، وأوفوا الكيل والميزان، ولا تبخسوا الناس أشياءهم ، ولا تعثوا في الأرض مفسدين....))[٨١] .

ولم تَقتصر مُحاسبته (عليه السلام) لأصحابِ التّجارة والمُعاملات، بل شملت حتى ولاته الذينَ يعملونَ في دولتهِ، إذ كانَ (عليه السلام) شديد المحاسبة لهم، إذ وردَ انّه أدب عامله ابن حنيف لأنّه دُعي إلى مأدبةٍ فأسرف في الطّعام[٨٢] ، حيث جاء في رسالتهِ له: (( فاتقِ الله يا ابنَ حنيف ولتكفك أقراصك، ليكونَ من النار خلاصك))[٨٣] وهكذا كانَ أمير المؤمنين (عليه السلام) في(( مُحاسبة ولاتهِ على الصغيرةِ والكبيرة، فكانوا مُقيدين بوصاياه لا يميلونَ عن تعاليمهِ قيد أنملة، وبسبب هذه المُعاملة ظفر أميرُ المؤمنين (عليه السلام) بولاةٍ قلّ نظيرهم كانوا عَونا لهُ في عملهِ الشّاق، وبلا شك أن وجود إدارة منضبطة، ومدراء منضبطين لهُ اثرٌ كبير في تنفيذِ السياسات الاقتصادية))[٨٤] .

ومِن هذه السياسات المحكمة استطاعَ أميرُ المؤمنين(عليه السلام) أن يقضي على أهم المُشكلات الاقتصادية التي تُعاني منها الدولة والتي كانت لها آثارٌ وخيمة تعود بالضررِ على الفردِ والمُجتمع، وتتمثلُ هذه المُشكلات بالبطالةِ والفُقر، إذ تعدُّ البطالة من الآفاتِ الضارة ذات الأثر الفاعل في هدم النظام الاقتصادي للبلاد (( فالبطالة تجر

العاطلين عن العمل نحو الانحلال الخلقي والسرقة والجريمة والمرض والانتحار والجهل والفوضى وغيرها، إذ الذي لأعمل له يبيع نفسه كي يحصل على المال ويسرق لأجل ذلك ويقدم على سائرِ أنواع الإجرام))[٨٥] .

وقد عالجَ الإمام علي (عليه السلام) مُشكلة البطالة في المجتمع من خلال التشجيع والحثّ على العملِ، إذ يقولُ (عليه السلام): (( اطلبوا الرّزق، فإنّه مَضمون لطالبه ))[٨٦] ، فالعمل عند الإمام علي (عليه السلام) له أهميّة كبيرة في تنميةِ شخصيّة الفرد، إذ يقول (عليه السلام) :(( إن العمل شعار المؤمن ))[٨٧].

ولا تُعدُّ البطالة المُشكلة الوحيدة ذات الأثر في هدمِ الأساس الاقتصادي في البلادِ، إذ يُعد الفُقر الآفة الأكبر في هدمِ اقتصاد الدولة، والمَقصود مِن الفُقر(( هو عَجز إنسان أو جماعة مِن النّاس في المجتمعِ عن وجدان ما يُوفّر مستوى الكفاية في العيشِ ))[٨٨]، وعُدّ من أهمّ المَشاكل التي تواجه الإنسانية والتي أعيت رجال الاقتصاد والفِكر الذينَ وضعوا في سبيلِ حلها النّظريات والآراء والتي عَجزت في القضاءِ عليها واستئصالها مِن خارطة الوجود الإنساني[٨٩] .

وكانت ظاهرة الفُقر أمراً طبيعياً جدا في نظرِ المُفكّرين والمُصلحين في عصرِ الإمام علي (عليه السلام) وقبله إن يُوجد أناس جائعون وأغنياء محتارون كيف يُنفقون أموالهم ، فلم يَكُن الفُقر بذاتهِ ، والغِنى بذاتهِ مُشكلة تتطلب حلّا، لأنّها في نظرهِم أمر طبيعي لامحيد عنه إلا أنّ الإمام علي (عليه السلام)، لم يَكُن هذا الأمر بنظرهِ أمراً طبيعياً بل كشف أنّ الفُقر والغِنى، مُشكلة خطيرة لها فاعليتها في تدهورِ النّظام الاقتصادي في الدّولة[٩٠]، لِذا عملَ (عليه السلام) (( منذ اليوم الأول من استلامهِ للحكم في الدولة الإسلامية مُشمرا عن سواعدِ الجد للقضاءِ على ظاهرةِ الفقر))[٩١]، إذ يقول (عليه السلام): (( إن الله سبحانه فرضَ في أموالِ الأغنياء أقوات الفقراء، فما جاعَ فقير إلا بِما مُتع به غني ، والله تعالى سائلهم عن ذلك))[٩٢] .

فمُشكلة الفُقر كانت شاخصة في نظرِ الإمام علي عليه السلام، مُؤكدا ضرورةِ إبادتها، إذ يقول (عليه السلام): (( لو تمثل لي الفقر رجلا لقتلته ))[٩٣]، وقد تَمكنَ الإمامُ علي (عليه السلام) من القضاءِ على هذهِ الظّاهرة وقلعها من جذورِها، وذلك من خلالِ وضعه الحُلول اللّازمة، إضافة إلى ما تمّ ذكره من السّياسات الاقتصادية التي كانَ لها دورٌ كبير في مكافحةِ الفُقر والحِرمان، ومِن أهم هذهِ الحُلول التي أشارَ إليها الإمام علي (عليه السلام) في مكافحةِ الفُقر مايأتي:

١- **حق الرعاية والضمان الاجتماعي:** يُعد حق الضمان الاجتماعي من القوانينِ الاقتصادية التي شرّعها الإمام علي (عليه السلام) لضمانِ حق الفُقراء والمُستضعفين في دولته[٩٤]، وقد تقدّمت كثير من مظاهره، ونُشير إلى بعض منها، نحو قيام الدولة بتسديدِ الإعواز لم لا تكفيهم مؤنتهم فإنّهم يأخذونَ ما يحتاجونَ إليه من بيتِ المال، وكذلك إذا استدانت الطّبقة الفَقيرة لوجه مشروع معين وعجزت عن تسديده فعلى الدّولة القيام بوفائهِ، وأيضا من واجبات

الدولة أن تقوم بالإنفاقِ على العاجزِ عن العَمل لمرض أو شيخوخة وغيره من العوارضِ المانعة، فمن مسؤوليتها أن تُقدمَ جميع المبرات والمعونات للضعفاءِ والمَحرومين[٩٥] .

٢- **مبدأ التكافل الاجتماعي:** يُعدّ هذا المَبدأ فكرة رائدة لم يَسبق الإسلام إليها احد، وهي تُبيّن إنسانية النّظام الإسلامي ومناقبيته التي لا حدود لها، فمِن واجبِ المُجتمع حماية الفرد مِن أيّ عدوّ داخلي أو خارجي والفُقر والمَرض والجّهل هي مِن الأمراضِ الدّاخلية التي تفتك بالإنسانِ، وقد عملَ الإمامُ علي (عليه السلام) على إرساءِ هذا المَبدأ، وباشرَ هو بنفسهِ هذه المهمّة حتى استطاعَ السّيطرة على ظاهرةِ الفُقر التي نَجمت عن سوءِ التّطبيق في عهدِ الخَليفة عثمان بن عفان، فالإمام علي (عليه السلام) عدَّ هذا المَبدأ واجبا لا يمكن التّملص منه، وقد باركَ الإمامُ علي (عليه السلام) أولئك الأغنياء الذين يتحملونَ مسؤولية إغاثة الفُقراء وإعانة المُحتاجين[٩٦]، بقوله (عليه السلام) :(( انعم النّاس عيشا، من عاشَ في عيشهِ غيره ))[٩٧] .

٣- **عملية تنظيم الإنفاق:** تُعد هذه العملية مِن (( أهم أسس سلامةِ الاقتصاد، وطُرق القضاء على الفُقر))[٩٨] ، فعندما (( يخرج الإنفاق عَن حسابات الدّخل يضطربُ الوضع الاقتصادي للفردِ والمُجتمع فلا بدّ مِن أن يكون الإنفاق مُناسبا للدّخل مُقتصرا على الضروريات، ويترك الكمالات والأمور الغير ضرورية ))[٩٩]، وإضافة إلى هذهِ الحُلول هُناك حُلول إستراتيجية أخرى لها دور كبير في مكافحةِ مُشكلة الفُقر نحو تَنشيط حركةِ الأموال، فكلما تحرّكت رؤوس الأموال شهدَ الاقتصاد نَشاطا أكثر، فضلاً عن ذلك بيّن أمير المؤمنين (عليه السلام) إن لتوفر الحُريّات اثر في تحققِ النّمو والازدهار الاقتصادي الذي مِن شأنه مُكافحة الفُقر[١٠٠]، إذ جاءَ في حديثٍ له (عليه السلام) يقول فيه :(( من توفيقِ الرجل اكتساب المال من حله ))[١٠١] .

ومِن هذهِ الحُلول التي وضَعها أمير المؤمنين (عليه السلام) انتفت جميع بوادر الفُقر والبطالة، إذ أصبحَ كلّ فردٍ مُستقلا بشأنهِ وعمله لا يَجد مجالاً للتفكيرِ بالحصولِ على الأموالِ بالطّرق غير المشروعه، التي تحدث بسبب البطالة وضعف الحالة الاقتصادية للفردِ ، فكانَ شبح الفَقر والبطالة معدمان في دولتهِ حتى أنّه لم يكن يقطع بوجودِ فقير واحد في كلّ مملكته الواسعة[١٠٢]، حتى انّهُ قال (عليه السلام): ((ولعلّ بالحجاز أو اليمامة من لا طمع لع في القرص ولا عهد له بالشبع.. ))[١٠٣] .

## المبحث الثالث: الأساس الاجتماعي عند الإمام علي (عليه السلام)

إنّ فكرة المُجتمع من أقدمِ الافكار التي اهتدى إليها الإنسان، والتي لَعبت دوراً كبيرا في تطويرِ الحَياة الإنسانية، فهي مِن الضّرورات المهمة والأكيدة في الحياةِ البَشرية، والإمام علي (عليه السلام) بدورهِ كحاكم عادل فكر في المُجتمعات التي حكمها، وفكر في أفضلِ الطّرق والوسائلِ التي تُنمي حياتها الاجتماعية، فَهمّه الكبير كقائدٍ

رسالي بعد رسول الله (ﷺ) هو بناء المُجتمع الإسلامي المُتكامل على وفق التعاليم الإسلامية التي يرتفعُ بها إلى الذروةِ من الرفاهية والقوة والأمن والاستقرار[١٠٤]، وعلى هذا الأساس سوف نتطرقُ في هذا المَبحث إلى بيانِ هيكلية الأوضاع الاجتماعية قبل خلافته(عليه السلام) ، ومن ثمّ التّطرق إلى بيانها في إثناءِ خلافته (عليه السلام).

**المطلب الأول:هيكلية الأوضاع الاجتماعية قبل خلافة الإمام علي (عليه السلام)**

إنّ الواضع الأول للأصولِ والأسس الاجتماعية في الدولةِ هو الرسول محمد (ﷺ) فقد سعى (ﷺ) إلى بناءِ المُجتمع على وفق قيم الشريعة الإسلامية بعد أن (( كانت الحالة الاجتماعية مُتردية في العصرِ الجاهلي، وأن السلب والنَهب والإغارة من أهمّ مُميزات الإنسان العربي حتى انّه إذا لم تَجد القبيلة من تغير عليه مِن أعدائها أغارت على أصدقائِها))[١٠٥]، وقد وضحَ أميرُ المؤمنين (عليه السلام) حالة العرب ومستواهم الاجتماعي قبل مجيء الرسول (ﷺ) بقوله (عليه السلام) :(( فالأحوال مُضطربة ، والأيدي مُختلفة، والكثرة مُتفرقة في بلاءِ أزل، وإطباق جهل...))[١٠٦] .

ومِن ابرزِ المَبادئ الاجتماعية التي أسسها الرسول محمد (ﷺ) هو مَبدأ احترام شخصية الفرد وتكريمه، قال تعالى:﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آَدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾[١٠٧]، فشخصيّة الإنسان وإنسانيته مُحترمة في المُجتمعِ الإسلامي، وكرامته مَصونة، وعلى هذا الأساس بَنى الرسول (ﷺ) العلائق بين أفراد المُجتمع، إذا جعلَ العقيدة والأخلاق الإسلامية هي الرّكيزة التي تجمعُ أفراد المُجتَمع، ومِن ذلك أعلنَ الرسول محمد (ﷺ) المساواة بينَ أفراد المُجتمع، وعدم التّفريق بينهم على أساسِ الجّنس أو اللغة أو الثروة أو السّلطة وما إلى ذلك[١٠٨]، ومِن هذا المُنطلق عملَ الرّسول (ﷺ) على تدعيمِ النّظم الاجتماعية في دولتهِ مِن خلالِ إعلانه مَبدأ المُؤاخاة بينَ المُسلمين في سبيلِ تقويةِ أواصر المَحبة والتّعاون داخل المُجتمع الإسلامي[١٠٩]، وعملَ (ﷺ) على إلغاءِ الفَوارق الاجتماعية، التي كانت قائمة على أساسِ القرابة واللّون والمَال، وأبدلها بروابطٍ جديدة مَبْنيّة على أسسِ التّقوى والفَضيلة [١١٠].

وأشارَ (ﷺ) إلى ذلك في خطبتهِ التي خطبها في حجّةِ الوداع (( النّاس في الإسلامِ سواء، النّاس طف الصّاع[*] لأدم وحواء، لا فضل لعربيٍ على عجمي، ولا عجمي على عربي إلا بالتّقوى ))[١١١]، وبذلك يكون الرسول محمد (ﷺ) قد (( أعلنَ مَبدأ المُساواة التّامة بينَ جميع أفراد النوع الإنساني بصرفِ النّظر عن اللغةِ واللّون والجّنس ))[١١٢] .

**المطلب الثاني: هيكلية الأوضاع الاجتماعية في خلافة الإمام علي (عليه السلام)**

عملَ الإمام علي (عليه السلام) فور تسلمه الخلافة على مُعالجةِ الواقع الاجتماعي في دولتهِ، وكانَ محوره الأول في هذا البِناء هو الفرد لكونه (( المُحرّك الأساس لمسيرةِ الأمّة تاريخيا وإن أي تغيير في الأمّة يجب أن يبدأ مِن ذلك المُحتوى الدّاخلي للإنسانِ ثمّ على ضوئهِ تتغيرُ جميع العلاقات الفوقية في الأمّة هي الحكومة والنظام والعلاقات والمؤسسات، وكل أوجه الحياة الاجتماعية ))[١١٣] .

والانطلاقة الأولى في بناءِ المُجتمع تبدأُ مِن تحريرهِ مِن المَوروثات العنصرية والقبلية التي كانت سائدة المجتمع، عن طريقِ إلغاء الفوارق الاجتماعية[١١٤]، فالنّاس في نظرهِ سواسية، لا تفضيل بينهم على أساسِ العِرق أو اللّون أو الجّنس[١١٥]، فالمعيار الأساس في التّفاضل عند الإمام علي (عليه السلام) هو التّقوى، وقد بَيّن ذلك في أحاديث كثيرة منها قوله (عليه السلام): (( فأنّ تَقوى الله مفتاح سداد ، وذخيرة معاد، وعتق من كُلّ ملكة، ونجاة مِن كلّ هلكة ، بها ينجحُ الطالب وينجو الهارب، وتنال الرغائب ))[١١٦] .

وقد بَيّنَ الإمام علي (عليه السلام) إنّ الغاية من إلغاءِ هذهِ الفَوارق في الإسلامِ هو إقامة مُجتمع سليم مبني على أساسِ العَدالة، ويتطلبُ هذا التّوجه بطبيعةِ الحال الاهتمام بالجميعِ دون تفرقة بينَ أفراد المُجتمع على أساس شيء معين [١١٧].

ومِن هذا المُنطلق عملَ الإمام علي(عليه السلام) على توفير الحقوق الاجتماعية الأساسية للفردِ بوصفهِ لَبنة في كيانه، لأنّ هذه الحقوق هي ما يعيد للمجتمعِ دواعي الطمأنينة والرخاء لذلك من واجبِ الدولة صيانة مَصالح الفرد ومنحه الحقوق الاجتماعية المَشروعة[١١٨]، وتتمثل هذه الحقوق بالآتي :

١- **حق الحياة** : يُعدّ (( حق طبيعي مقدس يجبُ رعايته وصيانته، ويعتبر الإسلام هدره والاعتداء عليه جناية نكراء وجرما عظيما يتوعد عليه بالنار))[١١٩]، قال تعالى:﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾[١٢٠]، حيث يقول الإمام علي (عليه السلام): ((فرض الله الأيمان تطهيرا من الشرك... والقصاص حقنا للدماء))[١٢١]، فصيانة دماء المسلمين من الأهدافِ التي سَعى الإمامُ علي (عليه السلام) لتحقيقها ، حيث يقول (عليه السلام) عن أسباب قتاله في حرب الجمل: (( قتلوا شيعتي وعمالي ... فسألتهم أنّ يدفعوا إلي قتلة إخواني اقتلهم بهم، ثم كتاب الله بيني وبينهم فأبوا علي، فقاتلوني وفي أعناقِهم بيعتي ودماء الف رجل من شيعتي فقتلتهم بهم ))[١٢٢] .

٢- **حق الكرامة** : لَقد (( شرف الله المؤمن وحباه بصنوف التوقير والإعزاز، والوان الدعم والتأييد فحفظ كرامته، وصانَ عرضه، وحرم ماله ودمه، وضمن حقوقه، ووالى عليه ألطافه، حتى أعلنَ في كتابهِ الكريم عنايته بالمُؤمنِ ورعايته له بالحياةِ الآجلة والعاجلة ))[١٢٣] ،وقد جهدَ الإمامُ علي (عليه السلام) في حمايةِ المُسلمين وضمان كرامتهم

حيث نهى عن كُلّ ما يبعثُ إلى الاستهانةِ والاستهزاء بالمؤمنِ وتحقيره، سعياً منه (عليه السلام) لإشاعةِ روح العزّة المودة بين النّاس[١٢٤].

**٣- حق الحرية** : يُعد حق الحرية مِن أهمّ الحقوق التي حققها أمير المؤمنين (عليه السلام) في دولتهِ وحرصَ على حمايتهِ وسيادته في المُجْتمع، والمَقصود من الحريةِ، التمتع بالحقوقِ المَشروعة التي لا تناقض حقوق الآخرين ولا تحف بهم، والحرية تتفرع إلى عدةِ فروع نحو الحرية الدينية أو حرية العَقيدة، وكذلك الحرية المَدنية و الحرية السّياسية والحرية الاقتصادية وغيرها من الحرّيات الأخرى التي منحت للأفراد في ظلّ الدولة [١٢٥]، وأشارَ الإمامُ علي (عليه السلام) إلى هذا الحقّ في الكثيرِ من الموارِدِ منها قوله (عليه السلام): (( أيّها النّاس إن ادم لم يَلد عبدا ولا امة والنّاس كلّهم أحرارا..))[١٢٦]، وقد ذمّ أمير المؤمنين (عليه السلام) مَن استغنى عن حريتهِ بقوله: (( مَن أوحش النّاس تبرى مِنه الحرية ))[١٢٧] .

وإضافة إلى هذهِ الحقوق هُناك حقوق أخرى لَها اثر في تنميةِ الفَرد نحو حق التعليم[١٢٨]، وحق تكوين الأسرة، إذ الاسرة هي الوسيلة التي يتحصنُ بها الفَرد مِن الانحرافات الأخلاقية [١٢٩]، فقد عدّها الإمام علي (عليه السلام) أهم وأخطر بيئة في صياغةِ الإنسان، الذي سيتركُ آثاره في مجتمعهِ الذي يعيشُ فيه [١٣٠]، ومِن ذلك فقد واجه الإمام علي (عليه السلام) أيّ عمل يؤدي إلى المَساس بالأسرة، كونها المَنبع الرّئيس في نشوءِ المَجتمع، إذ عدّ الإمام علي (عليه السلام) انحطاط الفَرد وفساده السّبب الرئيس في شيوعِ الفتنة وانهيار المُجتمع، وعبر عن ذلك (عليه السلام) بقوله: (( عَظمت الطاغية وقلّت الداعية، وصالَ الدهرُ صيال السبع العقور... وتواخى الناس على الفجور، وتهاجروا على الدين .. وكانَ اهلُ ذلك الزمان ذئاباً وسلاطينه سباعاً وأوساطه أكالاً وفُقراؤه أمواتاً وغارَ الصّدق، وفاضَ الكِذب واستعملت المَودة باللّسان، وتشاجرّ النّاس في القلوبِ، وصارَ الفُسوق نسبا والعفاف عجباً ))[١٣١] .

فالإمام علي (عليه السلام) في هذا الحديث قد وصلَ بين الفَساد السّياسي في المُجتمعِ والفساد الأخلاقي، إذ أن كِلاهما في نظرهِ فتنه لها دورها في تفكيكِ أواصر المُجتمع [١٣٢].

وفي ظلالِ تلك المَخاطر حارب الإمام علي (عليه السلام) جميع بوادر الانحراف الأخلاقي في المُجتمع المتمثلة بالزّنا وملحقاته والخَمر وغيره، وعدّ ارتكاب هذه الذّنوب من أهمّ أسباب الانحطاط وزوال النعم في المُجتمع، وأشار(عليه السلام) إلى ذلك بقوله: (( ما زالت نعمة عن قوم ولاغضارة عيش، إلا بذنوب اجتروحها، إن الله ليس بظلام للعبيد))[١٣٣] .

وقد عدّ الإسلام الزّنا والانحرافات الجّنسية الأخرى من كبائرِ الذّنوب ذات الأثر الكبير في تحطيمِ الأسرة، وقد بيّن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ذلك بقوله: (( ما من ذنب بعد الشرك بالله أعظم عند الله من نطفة وضعها رجل في

رحم لا يحل له ))[١٣٤]، وفي حديث آخر ذكره الإمام علي (عليه السلام)عن رسولِ الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول فيه: (( أربعة لا تدخلُ منهن بَيتا إلا خرب ولم يعمر الخيانة والسّرقة وشرب الخمر والزنا ))[١٣٥] .

فضلاً عن ما تقدّم ينبغي الإشارة إلى أن هذه الانحرافات الأخلاقية التي تحدث داخل المُجتمع لا تنشا مِن فراغ بل لابدّ مِن تَضافر مَجموعة أسباب تحملُ الفَرد على الانحرافِ وارتكاب ما لايحل له ارتكابه، فالجهل بأحكام الدين وقلة الثقافة الاجتماعية، والحاجة، والعداوة، والروح الشريرة، والظلم، جميعها أسباب تُؤدّي إلى ارتكابِ هذه الفواحش والآثام ولم يتعاملْ الإمام علي (عليه السلام) مع هذه الجنايات أو الكبائر بعلاجِ العُقوبة وحسب، بل حاولَ إيجاد مناخ مناسب لمنعِ الجّريمة في المُجتمع عبر الحثّ على العلمِ ونبذ الجّهل ومَعرفة أحكام الدين وأصوله التي ستكون رادعا للفردِ عن ارتكاب الجّريمة خوفاً من عذابِ الله تعالى، فضلاً عن ذلك عملَ على ترسيخِ روح المَحبة والتّعاون بينَ الأفراد والدعوة إلى التّماسك ونبذ العَداوة والبغضاء مِن اجلِ إنجاح الحياة في المُجتمع، وبهذهِ الأساليب التربويـــــــة والاجتماعية التي اتبعها الإمام علي (عليه السلام) أصبحَ عصره عصر السلام والاستقرار الاجتماعي [١٣٦] .

## الخاتمة ونتائج البحث

توصلنا من البحث إلى النتائج الآتية:

١- إن الإمام علي (عليه السلام) استطاعَ بسياستهِ اعادة هيكلة النظام السياسي في دولتهِ، بعد ما كانَ غارقاً في وسطِ الفوضى والانحلال، وذلك مِن خلالِ وضعه على قاعدةٍ رَصينة مُستندا فيها إلى أصول الشّريعة الإسلامية ومَبادئها، مُستبعدا بذلك كلّ مقومات الفَساد التي كانت سائدة فيهِ، وبهذا يكون الإمام علي (عليه السلام) قد حققَ الاستقرار السياسي والأمني في دولته.

٢- إن السلطة السّياسية في البلادِ تتقوم بأمرين : هما صلاح الراعي وصلاح الرّعية، أمّا صلاح الراعي فبعلمه وإخلاصه، وكفاءته للقيامِ بأعباءِ الحكم، وأمّا صلاح الرّعية فيتقوم بالنّصح والإخلاص للرّاعي الصّالح، والتّعاون على الخير والنّفع العام.

٣- إن أمير المُؤمنين (عليه السلام) وضع لدولته منهجاً اقتصادياً رصيناً استطاعَ من خلاله إحياء النّظام الاقتصادي الإسلامي بعدَ أن كانَ غارقا في بحرِ الفَساد والحرمان، اذ عالجَ جميع المشكلات الاقتصادية، مما جعلَ البلاد في عهدهِ تشهدُ حالة مِن التّوازن والاستقرار بعيدا عن أوجه البؤس والفُقر، التي كانت تُعاني منها في ظلّ الحُكومات السّابقة لحكومته.

٤- أن الإمام علي (عليه السلام) قد اعَتنى في بناءِ الأساس الاجتماعي في الدّولة عِناية لا تقلُّ عن عِنايته بالأساسِ السّياسي والاقتصادي، وذلك لما له مِن الدّور الكَبير في استقرارِ أحوال المُجتمع وتوطيد أركانه، والتي مِن شَأنها خَلق مُجتمع إسلامي مُتكامل بعيد عن أوجه الصّراع والتّنافس الطّبقي التي هي مِن أهمّ مُسببات شُيوع الجّريمة وانتشار الفسادِ في المُجتمع .

**الهوامش:**

---

([1]) المنهج السياسي عند الإمام علي (عليه السلام): عبدالهادي العاصي، ص ١١.

([2]) بحار الانوار: المجلسي، ٩/٣٢.

([3]) ينظر، اول حكومة اسلامية في المدينة المنورة: الشيرازي، ص ١٧.

([4]) ينظر، ميثاق إدارة الدولة في عهد الإمام علي(عليه السلام) لمالك الاشتر: زين العابدين قرباني، ص ٦٥.

([5]) المصدر نفسه، ص ٦٥.

([6]) سورة ال عمران : الآية ١٤٤.

([7]) ينظر، مناهج حكومة الامام امير المؤمنين (عليه السلام): القرشي، ص ٢٠.

([8]) الرؤية السياسية للامام علي بن ابي طالب : ابراهيم العاتي، ص ١٣.

(٩) السيف والسياسية صراع بين الإسلام النبوي والإسلام الأموي: صالح الورداني، ص ٩٣.

([10]) دولة الامام علي (عليه السلام) : الموسوي، ص ١٠٥.

([11]) ينظر، علي ابن ابي طالب (عليه السلام) رجل المعارضة والدولة: القزويني، ص ١١٩.

([12]) ينظر، السياسة من واقع الاسلام: الشيرازي، ص ٧٦.

([13]) القيادة في الاسلام: محمد الريشهري، ص ٢٣٩.

([14]) بحار الانوار: المجلسي، ١١١/٣٤.

([15]) القيادة في الاسلام: محمد الريشهري، ص ٢٣٩.

([16]) الصديق الاكبر: الاعرجي، ص ٦٩٥.

([17]) دراسات في نهج البلاغة: محمد مهدي شمس الدين، ص ٢١٠.

([18]) نهج البلاغة: الشريف الرضي، ١٢١/٣.

([19]) ينظر، ميثاق ادارة الدولة : زين العابدين قرباني، ص ٧٢.

([20]) ينظر، الامام علي (عليه السلام) القائد السياسي الامثل: عبد الله الشريرة، ص ٢٨.

([21]) نهج البلاغة: الشريف الرضي، ٥٩/١.

([22]) الرؤية السياسية للامام علي بن ابي طالب : ابراهيم العاتي، ص ٢٠.

([23]) ينظر،جواهر التاريخ: علي الكوراني العاملي، ٢٩٢/١.

([24]) ينظر، معجم البلدان : شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي، ٤٩٢/٤.

([25]) ينظر، أزمة الخلافة والامامة واثارها المعاصر: اسعد وحيد القاسم، ص ١١٣.

([26]) الإمامة والسياسة: الدينوري، ٧١/١- موسوعة حكم الامام علي(عليه السلام): محمد الريشهري، ١١٢/٥.

([27]) ينظر، دراسات في نهج البلاغة: محمد مهدي شمس الدين، ص١٤٠.

([28]) ينظر، المصدر نفسه، ص ١٤١.

([29]) نهج البلاغة: الشريف الرضي ٨٥/١.

([30]) ينظر، الصديق الاكبر: الاعرجي، ص ٧٢٧.

([31]) نهج البلاغة: الشريف الرضي ،١٢٨/٣.

([32]) ينظر، الصديق الاكبر: الاعرجي، ص ٧٢٨.

([33]) النظام السياسي في الاسلام: باقر شريف القرشي، ص ٦٩.

(٣٤) المنهج السياسي عند الامام علي(عليه السلام): عبد الهادي العاصي، ص ٤٠.
(٣٥) ينظر، المصدر نفسه، ص ٦٢.
(٣٦) بحار الانوار: المجلسي، ١٥٤/١١٠.
(٣٧) دولة الامام علي (عليه السلام): القزويني، ص ٢٤٦.
(٣٨) عيون الحكم والمواعظ : الواسطي، ص ٥٣٩.
(٣٩) ينظر، الرؤية السياسية للامام علي ابن ابي طالب (عليه السلام) : العاتي، ص ٦٦.
(٤٠) مستدرك الوسائل: الميرزا النوري، ١٧١/١٣.
(٤١) نهج البلاغة: الشريف الرضي، ١٠٦/٣- بحار الانوار: المجلسي،٤٧/٩٧.
(٤٢) ينظر، البرنامج الامثل: الشامي، ص ٣٣٩.
(٤٣) المصدر نفسه ، ص ٣٤١.
(٤٤) جامع احاديث الشيعة:البروجردي، ١٦٢/١٣.
(٤٥) تهذيب الاحكام: الطوسي، ١٤٤/٤.
(٤٦) ينظر، حقوق الانسان عند الامام علي (عليه السلام): غسان السعد، ص ٤٥٣.
(٤٧) ينظر، الاصول النظرية: الشريفي، ص ٢٦١.
(٤٨) ينظر، الامام علي اسد الاسلام وقديسه: روكس بن زائد العزيزي، ص ١٥٠.
(٤٩) السياسة من واقع الاسلام: الشيرازي، ص ١٥٤.
(٥٠) ينظر، السياسة المالية للرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) : قطب ابراهيم محمد، ص٤٤.
(٥١) النظام الإسلامي في حكومة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): محمد ادم، مجلة النبأ، العدد ٥٨، ١٤٢٢هـ،www.annabaa.org.
(٥٢) دراسات في نهج البلاغة : محمد مهدي شمس الدين، ص ٢٩٠.
(٥٣) ينظر، المعجم الموضوعي لنهج البلاغة: أويس كريم محمد ، ص٣٨٧ .
(٥٤) ينظر، ازمة الخلافة والامامة واثارها المعاصرة: اسعد وحيد القاسم، ص ٩٥.
(٥٥) الامام الحسين(عليه السلام): عبد الله العلايلي، ، ص ٢١.
(٥٦) ينظر، السيف والسياسة : الورداني، ص ١٨٣.
(٥٧) بحار الانوار: المجلسي،١١٦/٤١.
(٥٨) الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة : الموسوي، ص ٩٨.
(٥٩) المصدر نفسه، ص ٩٩.
(٦٠) بحار الانوار: المجلسي، ١٨/٣٢.
(٦١) ينظر، مدخل الفكر الاقتصادي في الاسلام: سعيد سعد مرطان، ص ١٤٦ وما بعدها.
(٦٢) حكومة علي (عليه السلام)الشرعية وملامح التطبيق: ضياء الزهاوي، ص ١٢٦.
(٦٣) ينظر، تحف العقول : ابن شعبة الحراني، ص ١٨٣.
(٦٤) بحار الانوار: المجلسي، ٢١/٣٢.
(٦٥) الاصول النظرية: الشريفي، ص ٢٥٠.
(٦٦) ينظر، الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة: الموسوي ، ص ١٠٠.
(٦٧) وسائل الشيعة : الحر العاملي،١٣٣/٩.
(٦٨) ينظر، دراسات في نهج البلاغة: محمد مهدي شمس الدين، ص ٨٩.

(٦٩) تحف العقول : ابن شعبة الحراني، ص ١٣٨.

(٧٠) الصديق الاكبر: الاعرجي ، ص ٧٧٧.

(٧١) السياسات الاقتصادية والشرعية: عبد المنعم عفر، ص ٣٨١.

(٧٢) الصديق الاكبر: الاعرجي ، ص ٧٧٩.

(٧٣) ينظر، الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة: الموسوي ، ص ١٠٣.

(٧٤) وسائل الشيعة: الحر العاملي،٣١٥/١٢.

(٧٥) ينظر، الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة: الموسوي، ص ١٠٧.

(٧٦) النظام السياسي في الاسلام: القريشي، ص ٢٥٠.

(٧٧) نهج البلاغة: الشريف الرضي ، ٨٤/١ .

(٧٨) ينظر، المعجم الموضوعي لنهج البلاغة: محمد اويس كريم، ص ٢٧٢.

(٧٩) نهج البلاغة: الشريف الرضي،٩٧/٣.

(٨٠) الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة: الموسوي، ص ١٠٨.

(٨١) بحار الانوار: المجلسي،١٠٤/٤١.

(٨٢) ينظر، وسائل الشيعة : الحر العاملي،١١٦/١٨.

(٨٣) نهج البلاغة: الشريف الرضي ، ٧٦/٣.

(٨٤) الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة: الموسوي، ص ١١١.

(٨٥) اذا قام الاسلام في العراق: الشيرازي، ص ٤٨.

(٨٦) بحار الانوار: المجلسي،٤٢١/٧٤.

(٨٧) موسوعة احاديث اهل البيت: النجفي، ٣٣٦/٧.

(٨٨) دراسات في نهج البلاغة: محمد مهدي شمس الدين، ص ٢٩.

(٨٩) ينظر، النظام السياسي في الاسلام: القريشي ، ص ٢٤٧.

(٩٠) ينظر، دراسات في نهج البلاغة: محمد مهدي شمس الدين، ص ٤٠.

(٩١) الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة: الموسوي، ص ١١٩.

(٩٢) نهج البلاغة: الشريف الرضي،٧٨/٤.

(٩٣) روائع نهج البلاغة: جورج جرداق، ص٨٤.

(٩٤) ينظر، دراسات في نهج البلاغة: محمد مهدي شمس الدين، ص ١٠٢.

(٩٥) ينظر، النظام السياسي في الاسلام: القريشي، ص ٢٦٦.

(١) ينظر، الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة: الموسوي، ص١٥٥.

(٩٧) شرح نهج البلاغة: ابي الحديد، ٣٠٠/٢٠.

(٩٨) استراتيجية مكافحة الفقر: الشيرازي، ص٤٤.

(٩٩) الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة: الموسوي، ص ١٥٥.

(١٠٠) ينظر، استراتيجية مكافحة الفقر: الشيرازي، ص ٦٤.

(١٠١) عيون الحكم والمواعظ: الواسطي، ص ٤٧٠.

(١٠٢) ينظر، الفقه: محمد الحسيني الشيرازي، دار العلوم ، بيروت ، ط٢، ١٤٠٩هـ، ١٠١ /١٠٣.

(١٠٣) نهج البلاغة: الشريف الرضي، ٧٢/٣.

(١٠٤) ينظر، دراسات في نهج البلاغة: محمد مهدي شمس الدين، ص ١٥.

(١٠٥) الصحيح من سيرة النبي الاعظم(ﷺ): جعفر مرتضى العاملي١٨/٢.

(١٠٦) نهج البلاغة: الشريف الرضي ، ١٧٢/١٣.

(١٠٧) سورة الاسراء : الاية ٧٠.

(١٠٨) ينظر، النظام الاجتماعي في الاسلام : هاشم الموسوي، ص ٤٠ ومابعدها.

(١٠٩) ينظر، موسوعة التاريخ الإسلامي: محمد هادي اليوسفي، ٤٧/٢.

(١١٠) دور العقيدة في بناء الانسان: مركز الرسالة ، ص ٥١.

(* ) طف الصاع: أي قريب بعضكم من بعض ، حيث يقال هذا طف المكيال وطفافه، أي ماقرب من ملئه ، والمعنى كلكم في الانتساب إلى اب واحد في منزلة واحدة ، في النقص والتقاصر عن غاية التمام، وشبههم في نقصانهم بالكيل الذي لم يبلغ إن يملا المكيال، ثم اعلمهم إن التفاضل ليس بالنسب، ولكن بالتقوى، ينظر: تاج العروس،٣٥٥/١٢.

(١١١) تاريخ اليعقوبي: اليعقوبي١١٠/٢.

(١١٢) الحقوق الاجتماعية : مركز الرسالة ، مركز الرسالة، ص ٧.

(١١٣) مجتمعنا: محمد باقر الصدر، تقديم جواد السعدي، بيروت، ١٤٢٩هـ، ص ٣٢.

(١١٤) ينظر، الامام علي (عليه السلام) القائد السياسي الامثل: عبد الله شريدة، ص ٣٧.

(١١٥) ينظر، دراسات في نهج البلاغة: محمد مهدي شمس الدين، ص ٢٠٢ ومابعدها.

(١١٦) عيون الحكم والمواعظ: الواسطي،١٥٤.

(١١٧) ينظر، النظام السياسي في الاسلام: القرشي، ص ٧٣.

(١١٨) ينظر، اخلاق اهل البيت(عليهم السلام): محمد مهدي الصدر ، ص ٤٦٣.

(١١٩) المصدر نفسه، ص ٤٦٥.

(١٢٠) سورة النساء: الاية ٩٣.

(١٢١) نهج البلاغة: الشريف الرضي، ٥٥/٤.

(١٢٢) الامالي: المفيد، ص ١٢٩.

(١٢٣) ينظر، اخلاق اهل البيت (عليهم السلام) : الصدر، ص ٤٦٤.

(١٢٤) ينظر، النظام السياسي في الاسلام: القرشي، ص ٢٢٥.

(١٢٥) ينظر، اخلاق اهل البيت (عليهم السلام) : الصدر، ص ٤٦٤.

(١٢٦) حلية الابرار: هاشم البحراني، تحقيق غلام رضا البروجردي، مؤسسة المعارف الاسلامية، مطبعة بهمن ، قم، ط١، ١٤١٤هـ، ٣٥٧/٢.

(١٢٧) عيون الحكم والمواعظ: الواسطي ، ص ١٠٠.

(١٢٨) ينظر، الحقوق الاجتماعية: مركز الرسالة، ص ١٩.

(١٢٩) ينظر، الإسلام والتنمية الاجتماعية: محسن عبد الحميد، ص ٧٨.

(١٣٠) ينظر، الصديق الأكبر: الاعرجي، ص ٩٠٥.

(١٣١) بحار الانوار: المجلسي، ٢٤١/٤٣.

(١٣٢) ينظر، حركة التاريخ عند الامام علي (عليه السلام): محمد مهدي شمس الدين، ص١٩٣.

(١٣٣) كنز الفوائد: ابو الفتح الكراجكي، ص ٢٧١.

(١٣٤) الجامع الصغير:السيوطي، ٥١٣/٢.

([١٣٥]) الامالي: الصدوق، ص ٤٨٣.

([١٣٦]) ينظر، الصديق الاكبر: الاعرجي، ص ٩١٠.

## المصادر والمراجع :


**١- القران الكريم**

١. أخلاق أهل البيت(عليه السلام): محمد مهدي الصدر، مؤسسة الكتاب الإسلامي، ط١، ١٤٢٩هـ.

٢. اذا قام الإسلام في العراق: محمد الحسيني الشيرازي، تحقيق ونشر مؤسسة المجتبى ، بيروت، ط١٠، ١٤٢٣هـ.

٣. أزمة الخلافة والإمامة وأثارها المعاصر: اسعد وحيد القاسم، دار الغدير، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٤. إستراتيجية مكافحة الفقر: محمد الحسيني الشيرازي، مركز الرسول الأعظم(عليه السلام)، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

٥. الإسلام والتنمية الاجتماعية: محسن عبد الحميد، دار الانبار، بغداد، ط١، ١٤١١هـ.

٦. الأصول النظرية: محمد رضا مطر الشريفي ، أمانة مسجد الكوفة ، مطبعة دار الكفيل، كربلاء، ط١، ١٤٣٧هـ.

٧. الامالي: أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي (المفيد ) ( ت ٤١٣هـ)، تحقيق الحسين استاد ولي وآخرون، دار المفيد ، ط٢، ١٤١٤هـ.

٨. الإمام الحسين(عليه السلام): عبد الله العلايلي، دار مكتبة التربية، بيروت، د ط، ١٣٩٣هـ.

٩. الإمام علي (عليه السلام) القائد السياسي الأمثل: عبد الله الشريرة، دار المحجة البيضاء، د ط ، د ت.

١٠. الإمام علي أسد الإسلام وقديسه: روكس بن زائد العزيزي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٩هـ.

١١. أول حكومة إسلامية في المدينة المنورة: محمد الحسيني الشيرازي( ت١٤٢١هـ)، مركز الرسول الأعظم (صلى الله عليه وآله وسلم)، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ.

١٢. الامامة والسياسة: بن قتيبة الدينوري، تحقيق طه محمد الزيني، مؤسسة الحلبي، د ط، د ت.

١٣. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار: محمد باقر المجلسي( ت١١١١هـ)، النار مؤسسة الوفاء، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٤. البرنامج الأمثل لإدارة الدولة وقيادة المجتمع في عهد الإمام علي لمالك الاشتر: حسين بركة الشامي، دار السلام ، بغداد ، ط٢، ١٤٢٨هـ.
١٥. تاريخ اليعقوبي: احمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب اليعقوبي( ت ٢٨٤هـ)، دار الصادر ، بيروت ، د ط، د ت.
١٦. تحف العقول عن آل الرسول (ﷺ): أبو محمد الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة الحراني( ق ٤)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ط٢، ١٤٠٤هـ.
١٧. تاج العروس من جواهر القاموس: محب الدين محمد مرتضى الحسيني الو اسطي الزبيدي( ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق علي شيري، دار الفكر، بيروت ، د ط، ١٤١٤هـ.
١٨. تهذيب الأحكام: أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي( ت٤٦٠هـ)، تحقيق حسن الموسوي، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٤، ١٣٦٥هـ.
١٩. جامع أحاديث الشيعة:حسين الطباطبائي البروجردي (ت ١٣٨٣هـ)، مطبعة المهر،قم، د ط، ١٤١٥هـ.
٢٠. الجامع الصغير: جلال الدين السيوطي(ت ٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ.
٢١. جواهر التاريخ: علي الكوراني العاملي، دار الهدى، مطبعة شريعت ، ط١، ١٤٢٥هـ.
٢٢. حركة التاريخ عند الإمام علي (عليه السلام): محمد مهدي شمس الدين، الجامعية للدراسات، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.
٢٣. الحقوق الاجتماعية: مركز الرسالة، مركز الرسالة، مطبعة مهر، قم، ط١، ١٤١٥هـ.
٢٤. حقوق الإنسان عند الإمام علي (عليه السلام): غسان السعد، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ١٤٢٥هـ.
٢٥. حكومة علي الشرعية وملامح التطبيق: ضياء الزهاوي، دار صالحان، قم، د ط، ١٤٢١هـ.
٢٦. حلية الابرار: هاشم البحراني، تحقيق غلام رضا البروجردي، مؤسسة المعارف الإسلامية، مطبعة بهمن ، قم، ط١، ١٤١٤هـ.
٢٧. دراسات في نهج البلاغة: محمد مهدي شمس الدين ، تحقيق سامي الغريري، دار الكتاب ، مطبعة ستارة ، قم، ط١، ١٤٢٨هـ.
٢٨. دور العقيدة في بناء الإنسان: مركز الرسالة، مطبعة ستارة، قم، ط١، ١٤١٨هـ.
٢٩. دولة الإمام علي (عليه السلام) : محسن الموسوي، دار البيان العربي ، بيروت، ط١، ١٤١٤هـ.
٣٠. روائع نهج البلاغة: جورج جرداق، مركز الغدير للدراسات، مطبعة باقري، ط٢، ١٤١٧هـ.

٣١. الرؤية السياسية للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام): إبراهيم العاتي، دار الضياء، النجف، ط١، ١٤٣١هـ.
٣٢. السياسات الاقتصادية والشرعية: عبد المنعم عفر، دار الوفاء، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ.
٣٣. السياسة المالية للرسول(صلى الله عليه وآله وسلم) : قطب إبراهيم محمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ، د ط، ١٤١٠هـ.
٣٤. السياسة من واقع الإسلام: صادق الحسيني الشيرازي، مؤسسة المجتبى، بيروت، ط٤، ١٤٢٤هـ.
٣٥. السيف والسياسية صراع بين الإسلام النبوي والإسلام الأموي: صالح الورداني ، دار الجسام، القاهرة ، ط١، ١٤١٨هـ.
٣٦. شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد( ت ٦٥٦هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء التراث، قم، ط٢، ١٤٠٤هـ.
٣٧. الصحيح من سيرة النبي الأعظم(صلى الله عليه وآله وسلم): جعفر مرتضى العاملي، دار الهادي، بيروت ، ط٤، ١٤١٥هـ.
٣٨. الصديق الأكبر: زهير الاعرجي ، المطبعة العلمية، قم ، ط١، ١٤٢٨هـ.
٣٩. علي ابن أبي طالب (عليه السلام) رجل المعارضة والدولة: محسن باقر القزويني، دار العلوم ، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ.
٤٠. عيون الحكم والواعظ: الشيخ كافي الدين أبي الحسن علي بن محمد الليثي الواسطي( ت ٦هـ) ، تحقيق حسين الحسيني، دار الحديث ، ط١، د ت.
٤١. الفكر الاقتصادي في نهج البلاغة : محسن باقر الموسوي، دار الهادي، ط١، ١٤٢٢هـ.
٤٢. القيادة في الإسلام: محمد الريشهري، تحقيق علي الاسدي، مؤسسة دار الحديث ، مطبعة دار الحديث ، قم ، ط١، د ت.
٤٣. كنز الفوائد: أبو الفتح الكراجكي( ت ٤٤٩هـ)، مكتبة المصطفوي، قم، ط٢، ١٣٦٩هـ.
٤٤. مدخل الفكر الاقتصادي في الإسلام: سعيد سعد مرطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢، ١٤٢٥هـ.
٤٥. مستدرك الوسائل: حسين النوري الطبرسي( ت ١٣٢٠هـ)، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت ، ط٢،حكومة ١٤٠٨هـ.
٤٦. معجم البلدان: شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي( ت٦٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د ط، ١٣٩٩هـ.
٤٧. المعجم الموضوعي لنهج البلاغة: أويس كريم محمد ، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، ط١، ١٤٠٨هـ .

٤٨. مناهج حكومة الإمام علي (عليه السلام): باقر شريف القرشي ، تحقيق مهدي باقر القرشي، دار جواد الأئمة، بيروت، ط١، ١٤٣٦هـ.
٤٩. المنهج السياسي عند الإمام علي (عليه السلام): عبد الهادي العاصي، دار الأمير، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.
٥٠. موسوعة أحاديث أهل البيت (عليه السلام): هادي النجفي، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.
٥١. موسوعة التاريخ الإسلامي: محمد هادي اليوسفي، مجمع الفكر الإسلامي، مطبعة باقري، قم، ط١، ١٤٢٠هـ.
٥٢. موسوعة حكم الإمام علي(عليه السلام): محمد الري شهري، تحقيق محمد كاظم الطباطبائي، دار الحديث، قم، ط٣، ١٤١٥هـ.
٥٣. ميثاق إدارة الدولة في عهد الإمام علي(عليه السلام) لمالك الاشتر: زين العابدين قرباني، تحقيق محمد صالح الحلفي وآخرون، منشورات المحبين، مطبعة الكوثر ، ط١، ١٤٣٣هـ.
٥٤. النظام الاجتماعي في الإسلام : هاشم الموسوي ، دار الصفوة ، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.
٥٥. النظام الإسلامي في حكومة الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): محمد ادم، مجلة النبأ، العدد ٥٨، ١٤٢٢هـ،www.annabaa.org.
٥٦. النظام السياسي في الإسلام: باقر شريف القرشي، دار التعارف، بيروت، ط٢، ١٣٩٨هـ.
٥٧. نهج البلاغة: الشريف الرضي، تحقيق محمد عبده، دار الذخائر، مطبعة النهضة، قم، ط١، ١٤١٢هـ.